تقرير مراقب الحسابات

إلى **الأخوة / المساهمون المحترمون**

البنك الإسلامي اليمني للتمويل والإستثمار ـ صنعاء

تقرير على القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي اليمني للتمويل والإستثمار المتمثلة في الميزانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ ، وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين ومصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات الأخرى .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

إدارة البنك مسئولة عن إعداد وسلامة عرض هذه القوائم المالية طبقاً للمتطلبات المحاسبية للبنك المركزي اليمني ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا الإلتزام بالعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وتشمل هذه المسئولية تصميم وتطبيق والحفاظ على نظام رقابة داخلية متعلق بإعداد وسلامة عرض قوائم مالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء ، وكذا اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإعداد تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة .

مسئولية مراقب الحسابات

تتمثل مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح اليمنية السارية . وتتطلب هذه المعايير أن نلتزم بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب فيما إذا كانت القوائم المالية لا تحتوي على تحريف جوهري .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة تتعلق بالمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا بما في ذلك تقييم أخطار حدوث التحريف الجوهري بالقوائم المالية سواء كان بسبب الغش أو الأخطاء . وعند تقييم تلك الأخطار .. نأخذ في الحسبان الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وسلامة عرض القوائم المالية من قبل البنك من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف السائدة وليس بغرض إبداء رأي على مدى فعالية الرقابة الداخلية . كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً لمدى صحة السياسات والقواعد المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا على القوائم المالية .

بتطبيق منشوري البنك المركزي اليمني رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦ ، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن تصنيف الأصول والإلتزامات العرضية المحتملة وتكوين المخصصات اللازمة وآثارها على القوائم المالية فإن هناك عجز في تلك المخصصات كما هو موضح بالإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

الرأي

وفيما عدا تأثير ما تقدم بالفقرة السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه قد تم إعدادها ـ في كل جوانبها الهامة ـ طبقاً للمتطلبات المحاسبية للبنك المركزي اليمني والمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وفي ضوء القوانين والتعليمات السارية .

تقرير على المتطلبات القانونية والنظامية الأخرى

حصلنا من الإدارة على البيانات والايضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ويمسك البنك دفاتر حسابات منتظمة ، كما أن القوائم المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك الدفاتر .

صنعاء في ٢٨ أبريل ٢٠٠٧

محمد زهدي مجني
محاسب قانوني معتمد